تقرير : الدورة الاخيرة لمجلس الجامعة العربية

عقد مجلس جامعة الدول العربية دورته التاسعة والخمسين ، التي ابتدأت في نهاية الشهر الماضي ، واستمرت المناقشات فيها مدة ثمانية ايام ثم اعتبرت الدورة مفتوحة حتى الان ، لكي تناقش بتمهل اقتراحات السيد محمود رياض الامين العام للجامعة والخاصة بالتنظيم الجديد للجامعة .

وبين الموضوعات العديدة المدرجة على جدول اعمال الدورة كان ثمة موضوعان اهتمت بهما منظمة التحرير الفلسطينية بصفة خاصة :

الموضوع الاول : يتعلق بالموقف من سياسة الجسور المفتوحة . لقد اثير هذا الموضوع قبل ذلك. وشكلت الامانة العامة للجامعة ، بناء على توصية الدورة السابقة ، لجنة درست الموضوع من جوانبه المختلفة ، ثم قدمت مذكرة وافية للدورة الاخيرة .

وقد تضمنت المذكرة ، التي نوقشت مليا في كل من اللجنة السياسية واللجنة الاقتصادية ثم في مجلس الجامعة ، تضمنت وجهات نظر منظمة التحرير الفلسطينية ، والحكومة الاردنية ، والمركز الرئيسي لمقاطعة اسرائيل. كما تضمنت وجهة نظر احد خبراء القانون الدولي .

وبالطبع دافعت الحكومة الاردنية عن سياستها ووصلت الى حد وصف فتح الجسور بأنه مهمة وطنية . وتستند الحكومة الاردنية في موقفها الى ما تسميه هي بالاعتبارات الاقتصادية ، وبضرورة المساعدة على تصريف انتاج الضفة الغربية وقطاع غزة . بينما تلتزم الصمت فيما يختص بحركة السفر الهائلة بين الضفتين ، وتقدم وعودا غامضة باجراءات ستفرض للتخفيف منها .

اما وجهة نظر المقاطعة ، فتتلخص ، كما صرح بذلك السيد محمد محجوب المفوض العام للمقاطعة ، في ان « استمرار فتح الجسور يعني انهاء المقاطعة عمليا » وقد أوضحت الوثائق التي استند اليها المفوض العام للمقاطعة ان الجسور اصبحت نافذة يتسرب منها راس المال الاسرائيلي الى البلاد العربية بأشكال متعددة . وطالب على ضوء ذلك باغلاق الجسور .

وأيدت منظمة التحرير المفوض العام ، وأوضحت ، من الناحية السياسية ، ان بقاء الجسور مفتوحة هو جزء من سياسة تستهدف تكريس واقع الاحتلال وجعله مقبولا ، كما تستهدف خلق الاساس المادي للتعايش مع العدو الذي يحتل وطننا .

وبين وفد المنظمة ان التذرع بالحجج الاقتصادية مردود ، وان بالامكان في حالة اغلاق الجسور ان نجعل هذا الانتاج مشكلة للعدو وليس وسيلة يستغلها لتصريف انتاجه هو كما يحدث الان .

وكان مؤتمر تنشيط التجارة الخارجية العربية الذي انعقد في ظل الجامعة قد اوضح بدوره ان ضرر فتح الجسور يفوق كثيرا نفعه واوصى باغلاقها .

وفي ختام مناقشات الدورة لهذا الموضوع أكد مجلس الجامعة وجهة نظر المقاطعة ، وتبنى وجهة نظر مؤتمر تنشيط التجارة الخارجية العربية ، وصوت المجلس باجماع الاصوات (عدا الاردن) على توصية تدعو لاغلاق الجسور ولحث الدول العربية على وضع سياسة اكثر فعالية لدعم صمود سكان المناطق المحتلة .

الموضوع الثاني : يتعلق بانشاء الصندوق الخاص بالشهداء الفلسطينيين . وكان مؤتمر وزراء الخارجية العرب ، الذي سبق الدورة الاخيرة ، قد أقر انشاء صندوق للشهداء الفلسطينيين تموله الدول العربية ، وشكل لجنة ثلاثية (من الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمة التحرير والعراق) مهمتها دراسة الموضوع دراسة تفصيلية واقرار نظام تمويل وعمل الصندوق ، على ان تقدم اللجنة نتائج عملها لاقرارها في الدورة العادية التاسعة والخمسين . وقد قامت اللجنة بمهمتها بالفعل ، فاتصلت بالجهات الفلسطينية المختصة وتلقت البيانات الوافية الخاصة بعدد الشهداء واحتياجات الصرف على أسرهم .

وقدرت اللجنة استنادا للبيانات المدققة التي تلقتها أن الصندوق بحاجة الى انفاق مليونين ونصف مليون استرليني سنويا ، وهذا مبلغ قابل للزيادة مع تزايد عدد الشهداء .

وأوصت اللجنة بأن تقوم الدول العربية الاعضاء في الجامعة بتمويل هذا الصندوق ، على ان تدفع كل دولة جزءا من المبلغ المطلوب يتناسب مع نسبة مساهمتها في ميزانية الجامعة .

وقدمت اللجنة الثلاثية للدورة التاسعة والخمسين